

المصدر : المدينة المنورة

التاريخ : 17-04-2006 العدد : 15699

الصفحات : 18 المسلسل : 122

جولة سمبולי الهد الأسيوية

زيارة الأمير سلطان فتحت أبواباً جديدة في الشراكة مع الشرق

■ من الصعب تخيل اقتصاد عالمي فاعل بدون المملكة وآسيا ■ تطوير المنشآت النفطية هدف استراتيجي لخدمة الوطن والمواطن

تقارير

إبراهيم عباس - جدة

لابد وأن تلقفت جولتي خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين الأسبوعتين نظراً لمراتب كونهما استهدفتا منطقة واحدة وبفارق زمني ضئيل لا يتجاوز شهران، وبما يطرح السؤال: ماذا يعني هذا الاهتمام المضاعف من قبل القيادة السعودية بتلك المنطقة الهامة من العالم؟ الجواب يأتي باختصار شديد لأن الجولتين تعكسان الاهتمام السعودي المتزايد بهذه المنطقة، ليس فقط لكونها تمثل جغرافياً واستراتيجياً عمقاً قارباً للمملكة في شرق هذه القارة العملاقة وجنوبها، وليس لأن ثمة بعداً حضارياً وقيماً متشابهة ومصالح متبادلة وأهدافاً مشتركة بين المملكة وتلك المجموعة من الدول، إلى جانب الاهتمامات المشتركة في التوجه نحو السلام والعمل على إقراره، وليس لأن تلك الدول تعتمد بشكل كبير على النفط السعودي الذي يزداد طلبها عليه بشكل مطرد، وليس أيضاً لأن تلك الدول، مثلها مثل المملكة، لها مكانتها الخاصة ودورها البارز في المجتمع الدولي، وإنما أيضاً، وإضافة إلى كل ما سبق - لأن السياسة السعودية في التوجه شرقاً في مرحلة النهوض الجديدة التي دشنت بانضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية وبيإطلاق حكومة خادم الحرمين الشريفين لبرامج الإصلاح والتطوير والدخول في المشاريع الاقتصادية والاستثمارية العملاقة التي تعتبر مدينة الملك عبد الله الاقتصادية نموذجاً لها، هذه السياسة تعكس رغبة المملكة في تحقيق التوازن في علاقاتها الدولية، وتنويع تبادلاتها التجارية والاستثمارية في خط مواز مع تنويع مصادر دخلها، إلى جانب ما يعنيه هذا التوجه من السعي إلى الانفتاح نحو المعرفة، والاستفادة من تجارب وخبرات تلك الدول في مجال التقدم العلمي وفي مجال التدريب وتوطين التكنولوجيا.

عوامل الالتقاء ودوافعه

وبمعنى آخر الاتجاه نحو الأسواق الجديدة والتقنيات الحديثة والتجارب التنموية الناجحة التي قامت جميعها على أساس تنمية الموارد البشرية والاهتمام بالتعليم والتدريب وبما وضع تلك التجارب بكل ما اتسمت به من معاني التحدي والعزيمة والإصرار وبما حققته من نجاح ضمن أبرز دول العالم تقدماً في مجال التصنيع والابتكار العلمي

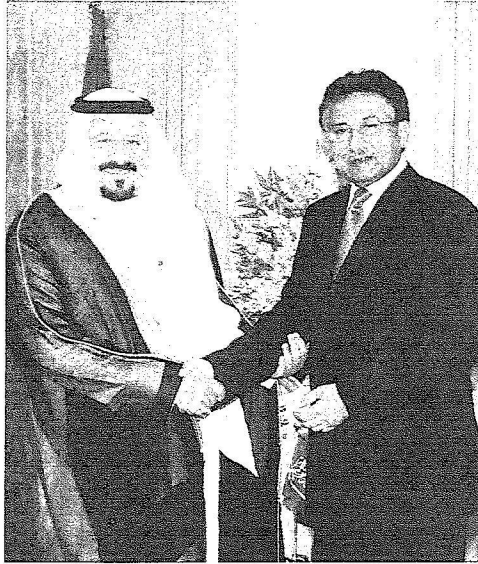
المصدر : المدينة المنورة

التاريخ : 17-04-2006 العدد : 15699

الصفحات : 18 المسلسل : 122

دور مميز

ولابد وأن تكون مظاهر الترحيب على الصعيدين الرسمي والشعبي التي أحاطت بجولتي خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين حفاوة واستقبالاً وتكريماً قد لفتت نظر المراقب بما عكسته من احترام تكنة تلك الدول للمملكة قيادة وحكومة وشعباً، وتقديراً للمكانة التي تحفلها على الصعيدين الإقليمي والدولي، وحيث لم تعد الرياض إحدى أبرز عواصم القرار العربي وحسب، وإنما أيضاً إحدى أبرز العواصم في صنع القرار الدولي في مجال التشاور والتنسيق وتبادل وجهات النظر بما تتمتع به الدبلوماسية السعودية الهادئة والمتوازنة من حكمة واعتدال ومصداقية وبعد نظر ورؤية ثاقبة للأحداث من واقع موقعها العقدي والوجداني بالنسبة لأمتها الإسلامية، وأيضاً من واقع ريادتها للخضامن العربي والإسلامي، وما يجسده ذلك القرار المستند على هذا الدور من آمال للمجتمع الدولي في تحقيق الأمن والسلام والاستقرار والرخاء للمنطقة والعالم بأسره. وقد عبرت تلك الدول عن هذا التقدير للمملكة من خلال العديد من المظاهر جاء من أبرزها تقلد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز الدكتوراه الفخرية من جامعة الملية الإسلامية بالهند في يناير الماضي، وتقلد سمو ولي العهد الأمير سلطان بن عبد العزيز الدكتوراه الفخرية



ترحيب كبير بزيارة سمو ولي العهد إلى باكستان وجولته الآسيوية

المنشآت النفطية السعودية أمة في ظل ما تبذله المملكة من جهود ملحوظة في جريها ضد الفتنه الضالة والعمل على تأمين منشآتها النفطية من الأيدي العابثة، وتوفير الأمن للواطن والمقيم في ربوعها، وأن المملكة في سعيها للوفاء باحتياجات تلك الدول وغيرها من دول العالم من احتياجاتها النفطية تعمل على تطوير منشآتها النفطية ضمن مشروع طموح بتكلفة تربو على خمسين مليار دولار للوصول بالإنتاج إلى معدل اثني عشر ونصف مليون برميل يومياً.

والاقتصاد المتفوق لتكون نموناً يحتذى.

كما أن تعميق أواصر الصداقة وتوسيع أفاق التعاون مع تلك الدول من شأنه أن يجعل على كسبها إلى جانب قضايانا العربية والإسلامية العادلة تأييداً ودعماً ومؤازرة والعمل على التوصل إلى حلول لها ضمن أطر الشرعية الدولية وقراراتها ومجبعياتها.

وإذا أضفنا إلى كل ما سبق تشابه تلك الدول مع المملكة في حجم تجارتهما ونموها الاقتصادي لتمكننا القول دون أدنى مواربة إنه من الصعوبة بمكان تخيل اقتصاد علمي من دول شرق آسيا أو من دول المملكة العربية السعودية. كما أن ثمة هدفاً آخر لهذا التوجه نحو دول تعتبر الأكثر نمواً في العالم وما يعنيه ذلك من زيادة مطردة في استهلاكها للنفط السعودي، وحيث حملت الجولتان رسالة تطمينية واضحة إلى تلك الدول بأن

المصدر : المدينة المنورة

التاريخ : 17-04-2006 العدد : 15699

الصفحات : 18 المسلسل : 122

عكست زيارة سموه لسنغافورة مدى الأهمية التي توليها المملكة للتجربة السنغافورية التي يطلق عليها البعض التجربة "المعجزة" لما حققته من نتائج باهرة في فترة قياسية لا تتجاوز أربعة عقود انتقلت خلالها سنغافورة من دولة نامية إلى مصاف الدول الأولى وتضاعف فيها متوسط دخل الفرد حتى وصل إلى حوالي ٣٠ ألف دولار. وذلك من خلال المزاوجة بين تحرير الاقتصاد والتمسك بالنظام والانفتاح بالقيادون والضوابط الاجتماعية. وقد توفرت زيارة سموه لهذه الدولة الصغيرة في عدد سكانها ومساحتها والكبيرة بحجم اقتصادها وتبادلها التجارية وتقدمها العلمي والتكنولوجي بالمحاضرة التي ألقاها أمام مركز دراسات شرق آسيا على هامش تلك الزيارة التاريخية كونها الأولى من نوعها لسؤول عربي بهذا المستوى الرفيع، وأيضًا بسبب خصوصية المنبر الذي تحدث سموه من خلاله والذي اعتلاه ٢٧ زعيماً من أبرز زعماء العالم، وهي تلك المحاضرة التي وفرت الفرصة أمام سموه للتعبير عن الفكر السياسي والاستراتيجي للمملكة وللمبادئ والقيم التي تؤمن بها والتي ترتكز على رسالة الإسلام الخالدة وقيمه الراسخة ومبادئه السامية، وأيضًا لاستعراض مجمل الإنجازات التي تحققت للمملكة والأهداف التي تسعى لتحقيقها والتحديات التي تواجهها وما تبذلها من جهود في مواجهتها، إلى جانب رؤيتها المستقبلية لعالم أكثر أمناً وسلاماً واستقراراً من خلال تعزيز أواصر الصداقة والتعاون بين الدول كجبل تلجج وفعال للزراعات التي تتخطى تأثيراتها المناطق التي تنتش فيها لظلال دولاً في مناطق أخرى بما يشكل عوائق كبيرة في طريق التنمية ويعرض الأمن والسلام الدوليين للمخاطر. وقد جسدت الزيارة رغبة البلدين الصديقين على المضي قدماً في توسيع نواحي الصداقة والتعاون بينهما في شتى المجالات، وهو ما أمكن ترجمته على أرض الواقع من خلال توقيع على عدد من الاتفاقيات والمنكرات الثنائية شاملاً تلك التعاون التجاري والتنمية وحماية الاستثمار والتشاور الثنائي السياسي وتأسيس مجلس الأعمال السعودي السنغافوري.

محطة باكستان

شكلت باكستان محطة مشتركة في جولتي خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وبما عكس أهميتها للمملكة باعتبارها حليفاً استراتيجياً في الحرب على الإرهاب إلى جانب دورها الرائد إلى جانب المملكة في مجال التضامن الإسلامي ونشر رسالة الإسلام الخالدة في التسامح والوسطية والاعتدال. وتستمد العلاقات السعودية الباكستانية خصوصيتها من حقيقة التحالف الاستراتيجي بينهما والذي عبر عن نفسه أصدق تعبير في أوقات المحن، وهو ما أمكن ملاحظته إبان فترة الغزو السوفيتي لأفغانستان في الثمانينيات من القرن الماضي، وفي وقوف البلدين معاً في مواجهة الإرهاب، إلى جانب وقوف باكستان بجانب المملكة إبان فترة الغزو العراقي للكويت في مطلع التسعينيات عندما كانت القوات الباكستانية في طيعة من شاركوا في صد هذا العدوان، وأيضًا بالوقوف الشهم الذي أنبته المملكة في أعقاب تعرض باكستان لكافة الزلزال بما قيمته من عون فوري و متميز، وهو ما دفع سموه إلى وصف تلك العلاقات بأنها مثال لأخوة المساقاة والمخلصة.

من جامعة واسيدا أثناء زيارته لليابان، وهما جامعتان تعتبران من أبرز وأعرق الجامعات في القارة الآسيوية وأكثرها شهرة وتقدمًا.

أهمية اليابان

جاءت اليابان محطة أولى في جولة سموه لتؤكد على ما يشكله هذا العنق الإقتصادي والتكنولوجي الآسيوي من أهمية خاصة للمملكة. وكان من الطبيعي أن تكتسب زيارة سموه لليابان هذه الأهمية، ليس فقط لكونها المحطة الأولى في جولته الآسيوية تلك، وليس أيضًا بأنها الزيارة الأولى لسموه بعد تقلده لمنصب ولي العهد، وإنما أيضًا لأنها جاءت بعد نحو ٤٦ عامًا من زيارته الأولى لها عندما كان وزيراً للمواصلات، وبما حمله ذلك من العديد من المعاني التي تتجاوز الدلالة التاريخية لتقدم تلك العلاقات بين بلدين يمكن النظر إليهما الآن بأنهما يمثلان الرتقين اللتين تنتفس بهما القارة الاقتصادية، والتطمين اللذين لا غنى عنهما في مسيرة النمو المتصاعد لدول القارة وتحقيق الأمن والسلام والاستقرار في جنتهاا الشرقية والغربية من خلال سياساتهما الحكيمه ودورهما الفعال في خدمة قضايا السلام والعدل في المنطقة وفي العالم.

وكان من الطبيعي أن تحظى اليابان بتلك الأهمية من قبل القيادة السعودية لعدة أسباب يأتي في مقدمتها أن العلاقات اليابانية العربية بشكل عام لم توف حقها ولم ترق إلى المستوى الذي تستحقه بالرغم من ضخامة حجم التجارة البينية التي تمثل الرابط الأقوى بينهما، فيما أن الجاليات العربية في اليابان، والجاليات اليابانية في الدول العربية لا تتناسب مع حجم تلك التجارة، إلى جانب أن عدد الطلبة العرب في الجامعات والمعاهد اليابانية يعتبر الأقل على المستوى العالمي رغم التقدم الكبير الذي أحرزته اليابان في مجال التعليم بشكل عام والتعليم الفني والتدريب المهني بشكل خاص . وكان من الطبيعي أيضًا أن يسعى سموه خلال تلك المحطة الهامة في جولته الآسيوية - التي شملت إلى جانب اليابان، سنغافورة وباكستان - إلى العمل على تفعيل هذه المعادلة التي ظلت مختلفة حتى أمكن وضعها في إطارها المؤمل من خلال زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لطوكيو عام ١٩٩٨ عندما كان ولياً للعهد، وهي تلك الزيارة التي وضعت العلاقات بين البلدين في مستوى الشراكة الشاملة.

التجربة المعجزة

المصدر : المدينة المنورة

التاريخ : 17-04-2006 العدد : 15699

الصفحات : 18 المسلسل : 122

وقد وفرت زيارة سموه لإسلام أباد فرصة إضافية لتوسيع دائرة التعاون والتشاور بين البلدين الشقيقين، واعتبرت من هذا المنطلق متممة لزيارة خادم الحرمين لها في فبراير الماضي والتي حققت نجاحاً كبيراً. تكللت بالتوقيع على خمس اتفاقيات ثنائية بين البلدين (منكرة تفاهم بشأن المشاورات السياسية الثنائية بين وزارتي الخارجية في البلدين، وبرنامج التعاون الفني بين المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني بالملكة ووزارة التعليم في باكستان، واتفاقية تفادي الأوباش الضريبي بين البلدين، واتفاقية برنامج علمي وتعليمي للأعوام من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠ بين وزارتي التعليم العالي في المملكة ووزارة التعليم الباكستانية، وأيضاً اتفاقية للتعاون العلي والتقني بين البلدين). كما وفرت الزيارة الفرصة لمتابعة القرارات التي اتخذت، وأيضاً لإجراء مشاورات جديد في ضوء المستجدات الطارئة على الصعيدين الإقليمي والدولي. الجولة استناداً إلى ما سبق، تعتبر تنويجاً للاستراتيجية السعودية السياسية والاقتصادية في مرحلتها الجديدة التي دخلت بها المملكة أفاق القرن الواحد والعشرين بكل ما يحمله من تحديات يأتي في مقدمتها تحدي العولمة، وذلك بعد أن كالت إنجازاتها على الصعيد الاقتصادي والتنموي بانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وتفعيل علاقاتها بالدول المتقدمة وتوسع نطاقها لتشمل دول شرق آسيا إلى مستوى الشراكة الكاملة والشاملة والتي اعتبرت جولة سموه الناجحة إحدى مظاهرها.